تداولية الإيجاز في سرّ الفصاحة لابن سنان الخفّاجي

The pragmatic of brevity in IbnSinan El-Khafadji's Sir Al- Fassaha.

عثمان لالوسي*
جامعة باتنة 1- الحاج لخضر
مخبر اللغة وتحليل الخطاب
جامعة جيجل
https://orcid.org/0009-0007-4334-2851
email: atmane.lalouci@univ-batna.dz

مليكة النوّي
جامعة باتنة 1- الحاج لخضر
Email: malikaislam@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023-03-26 **تاريخ القبول:** 2023-05-11

ملخص:

يعدّ الإيجاز من القضايا التي لاقت اهتماما بالغا من طرف أصحاب الدراسات البلاغية والنحوية والأسلوبية وإعجاز القرآن قديما وحديثا، إنّه يمثّل أرقى أشكال استعمال اللغة في التواصل، ومظهرا من المظاهر الدالة على مقدرة المتكلم على التصرّف فيها وفق المقتضيات المقامية للمخاطَب، من خلال استعمال اللفظ القليل للدلالة على المعنى الكثير بوضوح. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الإيجاز مع بيان أشكاله و أبعاده التداولية عند "ابن سنان الخفاجي"، والسعي إلى الكشف عن أهم المظاهر الدالة على الاهتمام بالمقام؛ كونه مفهوما مركزيا تؤول إليه وظيفة الفهم والإفهام عند المتخاطبين.

الكلمات المفتاحية:إيجاز؛ تداولية؛ مقام؛مخاطَب؛ إيضاح.

Abstract:

Brevity has been a topic of interest for various studies on the rhetoric, grammar, stylistic and inimitability of the Qur'an from ancient times to the present. It shows the highest level of language use in communication, and it reflects the speaker's skill in using the language in different contexts, by conveying a lot of meaning with few words. This study explores the notion of brevity, its kinds, and its pragmatic aspects in Ibn- Sinan El-khafadji'sstudies. It also highlights his attention to the context as a key concept and a criterion for interpreting communication between speakers.

Keywords: Brevity;Pragmatic; context; addressee; Clarification.

* **المؤلف المراسل**

مقدمة:

إنّ تتبع حديث الدارسين عن الإيجاز في مدونة البلاغة يقود إلى إدراك مدى وعيهم بمظاهر بلاغة الكلام وفصاحة القول،حيث يمثّل نموذجا خطابيًا يوظّفه المتكلّم لتبليغ المعنى الكثير بواسطة اللفظ القليل، و أسلوبا تتجلّى فيه المعايير الدّالةعلى الكفاءة في توظيف اللّغة لإقامة التفاهم بين مستعمليها،بناء على مجموعة من الشروط والمقتضيات المقامية التي يراعيها المتكلّم في تبليغ المعنى.

وتبرز أهمية الدراسة في كون الإيجاز يمثّل ذروة البلاغة،وأرقى أشكال الكلام وطرق أداء المعنى عند "ابن سنان الخفاجي"،حيث عالجه وفق رؤية منهجية تقوم على مجموعة من المبادئ البلاغية التي تتقاطع مع المفاهيم التداولية المفسّرة للعلاقة التفاعلية بين المتكلّم والمخاطب ودورها في الفهم والإفهام.

و تهدف الدراسة إلى بيان مدى حضور المفاهيم التداولية في معالجة "ابن سنان الخفاجي" لمبحث الإيجاز،وإبراز استثمار الدرس البلاغي لمبادئ استعمال اللغة.

ولمعالجة إشكالية البحث، تقتضي الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي حدود الإيجاز ومنزلته عند القدامى؟- ماهي الشروط التداولية المؤثرة في استعمال الكلام الموجز؟- وماهي الأبعاد التداولية للإيجاز عند" ابن سنان الخفاجي؟

تقتضي طبيعة الدراسة اعتماد المنهج التداولي؛الذي تنسجم أهدافه وأدواته الإجرائية مع خصوصية المفاهيم البلاغية التي تهتم بمعالجة قضايا التواصل اللغوي في الإيجاز، وإبراز طبيعة العلاقة التخاطبية بين المتكلّمين في تبليغ المعنى وتأويله.

1- تعريف الإيجاز:من أجل معالجة المسائل التداولية المتعلقة بمبحث الإيجاز عند "الخفاجي"،تقتضي الدراسة الإحاطة بتعريفه اللغوي والاصطلاحي .

1.1- لغة:

جاء في "لسان العرب" لابن منظور(ت711ه)- في باب "وجز" - قوله: "وَجَزَ، وَجُزَ الكلام وجازةً ووجزًا. وأوجَزَ: قلَّ في بلاغته، وأوجَزَ: اختصره. وكلامٌ وَجزٌ: خفيفٌ ... وأوجزت الكلام:

قَصرتُهُ. وفي حديث جرير: قال له عليه السلام: إذا قُلت فأوجزْ أي أسرع واقتصرْ ... ورجلٌ ميجازٌ: يوجزُ في الكلام والجواب. وأوجز القول والعطاء. قلّلَهُ»[1].

ولا يختلف ما ورد في "القاموس المحيط" عن هذا المعنى، إذ يقول "الفيروزآبادي(ت817ه)": «الوجز: السريع الحركة ... والخفيف من الكلام والأمر ... وأُوجِزَ الكَلامُ قَلَّ وأوجز كلامه: قلّلهُ»[2].

من خلال التعريفين السابقين يُستنتج أن مرجع كلمة "الوجز" هو "وَجَزَ"؛ يدلّ على معانٍ ترتبط بالقصر والاختصار والسرعة في الأداء والإنجاز،منها ما يتعلّق بالكلام وصفته وحركته في الاستعمال، ومنها ما يحيل على قدر الأشياء من حيث الكمّ والمدة.

2.1- اصطلاحا:

يعدّ "الإيجاز" من أهم المصطلحات التي نالت حظًا وافرًا من الدّراسة، غير أنّ مستقرّه الأساسي ومرجعه في التحديد الاصطلاحي يتجلّى بكثير من التفصيل في مدوّنة البلاغة، باعتبار ارتباطه بالكلام وبيانه، ودلالته على مفهوم بلاغة المتكلّم، فقيل: «الإيجاز هو البلاغة»[3]. وقد عرّفه "الرّماني"(ت386ه) بقوله: «الإيجاز تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبّر عنه بألفاظ كثيرة، ويمكن أن يعبّر عنه بألفاظ قليلة، فالألفاظ القليلة إيجاز»[4]. وهو في هذا الحكم البلاغي يجعل الموازنة بين المعنى واختيار التركيب اللّغوي الدّال عليه معيارًا لجودة الكلام وانسجامه.

---

[1]- ابن منظور، (1999م)، لسان العرب، طبعة جديدة مصحّحة: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ج،15، ط3، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ص 221. مادة: (وَجَزَ).

[2]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، (2009م)، القاموس المحيط، تع: أبو الوفا نصر الهوريني ط03، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص551، 552. مادة: (وَجزَ).

[3]- العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، (د س)،الصناعتين- الكتابة والشعر، تح: البجاوي علي محمد، وإبراهيم محمد أبو الفضل، ط 02، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ص181.

[4]- الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، (2019م)، النكت في إعجاز القرآن- ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن تح: أحمد محمد خلف الله، سلام محمد زغلول، ط10، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 76.

كما يعرّفه صاحب "الطّراز"(ت749ه) _استنادًا إلى علماء البيان_ بقوله: «هو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللّفظ القليل»[1]. وهذا التعريف يضمر فيه "العلوي" نكتة بيانية، تتمثّل في إشارته إلى افتراض أنّ الكلام الموسوم بالإيجاز يمتاز بالغنى في المعنى الذي يزداد بقدر التعمّق في فهمه، وإدراك الشروط المقامية المؤثرة في تشكله.وهو المعنى الذي يسوقه"الخفاجي" (ت466ه)-من خلال استئناسه بكلام "هارون الرشيد" الذي يتحدث فيه عن ارتباط البلاغة بالإيجاز- فيقول: «البلاغة التباعد عن الإطالة والتقرّب من معنى البغية. والدلالة باللّفظ القليل على المعنى»[2]. ويعدّ هذا التعريف من أجلّ التعريفات وأدقّها في الدّلالة على الارتباط الوثيق بين الكلام ومقتضياته السياقية واعتبار وظيفته التخاطبية. إذ إنّه ينص على ما يشترط في البلاغة فيما يتعلّق بضرورة الابتعاد عن التطويل لأجل تبليغ المعنى بأقصر طريق، لأنّ الإطالة عيبٌ يلحق الكلام. ثمّ إنّه يربط هذا الشرط بشرط آخر ذي بعد تداولي؛ يتعلّق بمقاصد الكلام الجمالية والمعنوية التي تجلب اهتمام المخاطَب وتؤثّر فيه.

ولا يشذّ "الباقلاني"(ت403ه) عن غيره في بيان "الإيجاز" كونه وجها من وجوه البلاغة عند أهل الأدب والكلام، فيقول: «فأمّا الإيجاز فإنّما يحسن مع ترك الإخلال باللّفظ والمعنى فيأتي باللّفظ القليل الشامل لأمور كثيرة»[3].

ويجعل "أبو هلال العسكري" من الإيجاز سموا في القول ووسيلة وغاية، فيقول: «وسأل معاوية عمرو بن العاص من أبلغ الناس؟ قال من اقتصر على الإيجاز وترك الفضول...وقال محمد الأمين: وعليكم بالإيجاز فإنّ له إفهامًا وللإطالة استفهامًا»[4]. وهذا التصوّر يعبّر عن الوعي البلاغي عند "أبي هلال العسكري"، فيما هو مجمع عليه عند أهل البيان من أنّ قيمة الكلام في مقاديره المطلوبة، لأنّه لا يساق موجزًا إلاّ لإفهام السامع المعنى

---

[1]-العلوي يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، (1914م)، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج 2، د ط ، دار الكتب الخديوية، مصر، ص 88.

[2]- الخفاجي أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، (2003م)،سر الفصاحة، تح: شعلان النبوي عبد الواحد، ط1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 316- 317.

[3]- الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب، (د س)،إعجاز القرآن، تح: صقر السيد أحمد، دار المعارف، القاهرة مصر،ص 262.

[4] - العسكري أبو هلال، (د س)، ديوان المعاني، تح: عبده محمد والشنقيطي محمد محمود، د ط، عالم الكتب، ج2، ص87.

المحدّد، وما أطال المتكلّم في كلامه إلا استبطأ الفهم سامعه، لذلك فإنّ الكلام البليغ الأقرب مأخذًا هو ما كان موجزًا،" وعلى هذا الأساس فالإيجاز هو وسيلة فنية لبلوغ المعنى بأقصر بنية تركيبية، تكون حافزا على ازدياد نشاط المتلقي في متابعته، لأنّه يبعد عنها الملل وأثر الاستثقال"[1]

كما كان لـ "الجاحظ" (ت255ه)اهتمام خاص بدراسة الإيجاز، ومعرفة منازل الكلام ومراتبه، فتحدّث عنه من خلال بيان أسرار إعجاز القرآن الكريم، وأساليبه البلاغية المتنوعة. وفي ذلك يقول: «ورأينا أنّ الله تعالى إذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطًا وزاد في الكلام»[2]. وبحسب "الجاحظ" فإنّ استعمال الخطاب الموجز أو بسط الكلام لتبليغ المعنى يستدعي مراعاة مقامات المخاطبين، وأقدارهم في الفهم.

3- الإيجاز واستعمال اللغة:

يقود الحديث عن أبعاد استعمال اللّغة في الكلام الموجز في التواصل إلى التطرّق إلى مفهوم التداولية لدلالتها على هذا المعنى، حيث ترى "فرانسواز أرمينكوfrancoise Armengaud" أنّ "فرانسيس جاك" "Francis Jaques" يعرّفها بقوله: «تتطرق التداولية إلى اللّغة كظاهرة خطابية، وتواصلية، واجتماعية معًا»[3]. وإذ تستعرض "فرانسواز أرمينكو" هذا التعريف، فإنّها تحيل على المبادئ العامة للتفاعل بين العلامات ومستعمليها، ضمن النظام العام للتواصل الذي تراعي فيه مجموعة من الشروط المساهمة في تشكل اللّغة وفق أنماط خطابية، تتيحها إمكانات الاستعمال اللّغوي[4]، فهي تهدف إلى الكشف عن تشكّل المعنى

[1]- الرقبي رضوان،(2018م)، من البلاغة إلى التداولية- دراسة تحليلية في البنية والتصوّر،تقديم: إدريس مقبول، ط01، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 150.

[2]- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، (1965م)، الحيوان، تح: هارون عبد السلام محمد، ط02 ،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ج2، ص94.

[3]- أرمينكو فرانسواز، (1986م)، المقاربة التداولية، تر: علوش سعيد،(د ط)، مركز الإنماء القومي، بيروت لبنان، ص08.

[4]- ينظر: المرجع السابق، ص 80.

وحركته داخل الخطاب بالاعتماد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ أهمها: السياق، والفعل، ومتضمنات القول، والمقاصد.

ويبرز اهتمام البلاغيين بالجانب الاستعمالي والشكلي في بناء خطاب الإيجاز باعتبار الدقة في اختيار اللّفظ والاتساق في التركيب وفق سنن العرب، دون أن يكون ذلك بمنأى عن الانسجام الدلالي، سعيا منهم إلى جعل الإيجاز يزاوج بين خاصيتين اثنتين: الوسيلة الخطابية التبليغية، والهدف الجمالي التأثيري.

ويخضع استعمال اللّغة لمواقف التخاطب ومقامات المتخاطبين، إذ لا يستغني المتكلّم في الإيجاز عن الاقتصاد في القول استجابة لمقتضى الحال، وحفظًا لبلاغة الكلام وفصاحته. وفي هذا السياق يرى "ابن سنان الخفاجي" أنّ من شروط الفصاحة والبلاغة توخّي الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام[1].

ولما كان للإيجاز هذه المزيّة الخاصة في الدلالة على الاستعمال عند "الخفاجي" فإنّهاتخذه شرطا دالّا على فصاحة الكلام وبلاغته، ومظهرا من المظاهر الدّالة على التوجّه التداولي في توصيف الكلام البلاغي، من خلال الإحالة على أنّ ما يستنبطنه يرتكز على مرجعية عامّة هي: "كلام الناس/ أهل الاختصاص"، الذين يمتلكون الكفاءة في تصنيف الكلام وأشكاله ووظائفه، وإجماعهم على تصنيف المستحسن والمستقبح في أداء المعنى. ويكون الإيجاز _بذلك_ قائمًا على الحقيقة التداولية الهادفة إلى توظيف الخطاب الذي يحفظ التأثير والإقناع في الاستعمال.

4- مرجعية استعمال الإيجازوالإطناب:

يوسّع "الخفاجي" حدود الاستعمال من خلال إقامة المفارقة بين صنفين من الكلام أحدهما يحسن فيه الإيجاز والاختصار كالمكاتبات والمخاطبات والأشعار، والآخر يحسن فيه الإسهاب والإطالة، مثل: الخطب والكتب الموجّهة لعوامّ الناس وأصحاب الأذهان البعيدة[2].

يفيد هذا الرأي أنّ توجيه الكلام وفهمه في عرف البلاغيين أصناف ومراتب بحسب تعدّد واختلاف أصناف ومراتب المتلقّين وحاجتهم إلى ما يقرّب المعنى إلى أفهامهم ليكون المعنى

[1]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص307.

[2]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص307.

المتبادل بين طرفي التخاطب قائمًا على اختيارات تفرضها طبيعة التواصل وضرورة الإدراك الحقيقي لمكوناته وغاياته.

وقد ذهب القدماء إلى أن استعمال المتكلّم للكلام البليغ في التواصل لا ينفصل عن وظيفة المخاطَب مقاميًا، ذلك أنّ المتكلّم يراعي في الإيجاز الشروط المقامية الخاصة بالمخاطَب. كما أنّ عملية الفهم -المنتجة للفعل التأثّري- لدى المخاطَب تتوقف على إدراك المقاصد الكلامية. وعليه فإنّ الشروط المقامية المتعلّقة بالمتكلّم والمتلقّي تؤثّر في اختيار الكلام المناسب المحقّق للتفاعل.[1].

لقد سار "الخفاجي" في معالجة طبيعة العلاقة بين "الإيجاز" و"الإطناب" على سنن سابقيه، فرأى أن استعمالهما في التخاطب متعلّق بعنصر جوهري ألا وهو "المقام". فالإيجاز هو الأساس والقاعدة في وَسم الكلام بالفصاحة والبلاغة، وأمّا الاطناب فإنّه متعلّق به بالتبعية، غير أنّه أقل درجة من الإيجاز، وفي ذلك يقول "العسكري": «وقال بعضهم: البلاغة بالإيجاز أنجع من البيان بالإطناب»[2]. فبالرّغم ممّا نصّ عليه البلاغيون في الاعتداد بالكلام الموجز وفضله، إلاّ أنّ الإطناب كذلك يتصف بخاصية البلاغة والجودة في الأداء إذا استعمل نسقه اللّغوي فيما يقتضيه مقام التخاطب ومطابقته إياه. ومزيّته الأخرى تتعلّق بالفائدة القائمة على المساواة والمناسبة بين اللّفظ والمعنى.

إن استحسان استعمال الإيجاز والإطناب في العلاقة التخاطبية جعل البلاغيين يولونه مكانة خاصّة في التأسيس لمقومات الكلام البليغ، وهم بذلك يثنون على مكانتهما في التأثير والإقناع، ودلالتهما على وعي المتكلّم وإدراكه لمقام التخاطب، الذي يمكّنه من معرفة مقتضيات استعمال الإيجاز ومواضع الإطناب، كل ذلك من أجل وظيفة مركزية في الإفهام والفهم[3].

---

[1]- ينظر: الكدالي عبد الله، (2017م)، تداولية المقام- بحث في الشروط المقامية في التراث النقدي والبلاغي، ط01، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ص 71.

[2]- العسكري، الصناعتين، ص181.

[3]- المودن حسن، (2014م)، بلاغة الخطاب الإقناعي- نحو تصور نسقي لبلاغة الخطاب، ط01، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ص84.

5- أقسام الإيجاز و أبعاده التداولية:

يقسّم الإيجاز عند "ابن سنان الخفاجي" إلى قسمين: الإيجاز بالحذف والإيجاز بالقصر. وفيما يلي تفصيل القول في كل منهما، مع تتبّع أبعادهما التداولية.

1.5- الإيجاز بالحذف:

جاء في معجم "الصحاح" للجوهري في مادة "حذف" ما نصّه: «حذف: حذف الشيء إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدّابة، أي أخذت»[1].

ويعرّف "الخفاجي" الحذف فيقول: «فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام»[2]. ويحدّده "الباقلاني" بواسطة معنيين اثنين: الأوّل متعلّق بتركيب الكلام؛ وهو الإسقاط، والثاني متعلّق بوظيفته؛ وهي التخفيف، وقد قاده هذا المعنى إلى اعتبار الحذف أبلغ من الذكر لتعلق النفس به، وذهابها كلّ مذهب لأجل معرفة القصد من الكلام[3]. فالحذف يتعلّق أساسًا بإسقاط جزء من العبارة، بحيث لا يختل الفهم لوجود قرينة تدلّ عليها. وهذا الاجتزاء حدّده "القزويني" (ت739هـ) بقوله: «وهو ما يكون بحذفٍ والمحذوف إمّا جزء جملة أو جملة أو أكثر من جملة»[4]. لهذا يتوقف معنى وأثر القيمة البلاغية التداولية للحذف على وفاء الكلام بالدلالة على ما هو محذوف، بغض النظر عن حجم الملفوظ «على أن لا يكون ذلك مدعاة لإبهامه وعدم وضوحه، وعلى أن يتضمّن الكلام المتبقّي قرينة لفظية أو معنوية تدلّ على الشيء المحذوف»[5]، فالمحذوف يأخذ حكم الملفوظ، غير أنّه لا يكون ظاهرًا، وعدم ظهوره وخفائه يجعله أشدّ تأثيرًا وأوسع معنًى عند المتلقّي.

ويشير صاحب "الطّراز" إلى أثر الحذف وقيمته في الدّلالة على الإيجاز فيقول: «اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف، لأنّ موضوعه على الاختصار، وذلك إنّما يكون بحذف ما لا يخلّ بالمعنى ولا ينقص من البلاغة، بل أقول لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته

---

[1]- الجوهري، معجم الصحاح، ص 218. مادة:(حَذَفَ).

[2]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص314.

[3]- الباقلاني، إعجاز القرآن، ص262.

[4]- القزويني أبو المعالي جلال الدين الخطيب،(دس)، الإيضاح في علوم البلاغة- المعاني والبيان والبديع، اعتنى به وراجعه: زغلول عماد بسيوني، ط03، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ص 109.

[5]- رضوان الرقبي، من البلاغة إلى التداولية، ص 131.

ولصار إلى شيء مشترك مسترذل، ولكان مبطلا لما يظهر عليه من الحسن والرقة، ولابدّ من الدلالة على ذلك بمحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه، فإنّه يكون لغوًا من الحديث ولا يجوز الاعتماد عليه ولا يحكم عليه بكونه محذوفًا بحال»[1]

ويستدلّ "الخفاجي" بالعديد من الأمثلة الدّالة على الإيجاز بالحذف، حيث يضمر المعنى ليدلّ الكلام عليه، والذي يتحقّق من خلال استعانة المتلقّي بملابسات الخطاب لتقدير المحذوف.

ويقتصر "الخفاجي" على ذكر مظهرين من مظاهر الحذف نذكرهما فيما يلي:

1- حذف الإجابة لدلالة الكلام عليها:

يقول تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى﴾[الرعد: 31]، فالمحذوف متعلق بالجواب الذي تقديره "لكان هذا القرآن"، ومعنى المحذوف مؤسس على معطيات لغوية وسياقية، تساهم في تأويله من طرف المتلقّي، وهذا الأخير حري به أن يمتلك الكفاءة التي تمكّنه من كشف المعنى الخفي. وقد أورد "ابن كثير" (ت774هـ) هذا المعنى في تفسيره بقوله: «لو كان في الكتب الماضية كتاب تسيّر به الجبال عن أماكنها، أو تقطّع به الأرض وتنشقّ، أو تكلّم به الموتى في قبورها، لكان هذا القرآن هو المتّصف بذلك دون غيره»[2].

ويبرز الحذف أيضًا في قوله تعالى:﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[الزمر: 73]. يتعلّق المعنى في هذا الخطاب بالجواب عن المعطى الذي يقتضيه الحال، من خلال تقدير المعنى المحذوف الذي يحيل على النعيم وحسن الجزاء الذي يوفّيه الله لأهل الجنّة.

2- الإيجاز بحذف المضاف:

يعمد المتكلّم _إذا اقتضى المقام وقصد الخطاب_ إلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، ليكون دالاً على المحذوف، فيؤوّله المخاطَب ويزول اللّبس. ويُحتج لهذه الخاصية بقوله تعالى:﴿وَسْئَلِ القَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾[يوسف: 82].

---

[1]- العلوي، الطراز: ص 92.

[2]- ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (1998م)، تفسير القرآن العظيم، تع: شمس الدين محمد حسين، ج 04، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص396.

والمحذوف في الآية تقديره "أهل القرية، وأصحاب العير" وتفصيل ذلك فيما ذكره "الطبري" (ت310ه) في تأويل الآية قوله: «يقول: وإن كنت متهما لنا لا تصدّقنا على ما نقول من أن ابنك سرق: (فاسأل القرية التي كنا فيها)، وهي مصر، يقول: سل فيها من أهلها: (والعير التي أقبلنا فيها)، وهي القافلة التي كنا فيها، التي أقبلنا منها معها، عن خبر ابنك وحقيقة ما أخبرناك عنه من سرَقِهِ»[1] ، والفعل الكلامي (اسأل القرية) القائم على الأمر، له قوة إنجازية تتمثل في طلب إخوة يوسف من أبيهم أن يتحقّق من صحّة كلامهم في شأن أخيهم الذي سرق ويحمل معنى غير مباشر هو إثبات براءتهم ممّا وقع له. ويعضّد قوة الشاهد الذي استدلّ به "الخفاجي" على الإيجاز بالحذف، تضمّنه للمجاز المرسل، "فالقرية" مجاز مرسل علاقته المحلية، حيث ذكر القرية وقصد أهلها، أو أصحاب العير، الذين محلهم القرية، أو العير المقترنة بملكيتها لأهل القرية.

ويتأكّد من تصوّر "الخفاجي" لمفهوم الإيجاز بالحذف أنّه يساق لمقاصد متعددة، وتنتج عنه فوائد تختلف باختلاف الخطابات وتنوعها، إذ قد يجمع الملفوظ الواحد أبعادًا متنوعة يمكن أن يستشفّها المتلقّي متوسّلاً في ذلك بالأدوات المنهجية التي تكشف المعنى بمختلف مظاهره؛ منها ما يتعلّق بالإعجاز، ومنها ما يتعلّق باستعمال اللّغة تداوليًا، ومنها ما يرتبط بالأغراض البلاغية والنكت البيانية التي يقتضيها المقام.

بناء على هذه الفكرة، يتيح الحذف للمتلقّي أن يجول بخاطره ويعمل فهمه من أجل إدراك المعاني الخفية والجوانب الجمالية التي تمنحها الأدوات البلاغية والمباحث التداولية في كشف المعنى السياقي للخطاب، لأنّه لو كان المحذوف ظاهرًا لاقتصر المعنى على ما يتضمنه الكلام في ظهوره وكان أكثر تقييدًا. ولأنّ الحذف يتّصف بهذه الخاصية فإنّه أصبح دالاً على بلاغة الكلام وجودته والزيادة في المعنى والأثر لدى المتلقي[2].

وتبرز هذه الفكرة عند "طه عبد الرحمن" في حديثه عن الإضمار والعلم به وعلاقته بقصد المتكلّم، فيقول: «وهذا بالذات مقتضى القاعدة التي أقرّ أهل اللّغة العمل بها، وهي: "أن حذف المعلوم جائز"، فمتى أمكن تقدير المعلوم، حسن حذفه، توخيًا للإيجاز المرغوب

[1]- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، (2001م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: التركي عبد الله بن عبد المحسن،ط01، ج13، دار هجر، القاهرة، مصر، ص 290، 291.

[2]- ينظر: الخفاجي، سر الفصاحة، ص 313.

فيه»[1].لهذا يعدّ الغموض الذي يلحق الإيجاز عيبًا، لإخراج الكلام عن غايته التخاطبية المتعلقّة بالفهم والإفهام.

2.5- الإيجاز بالقصر:

ينصرف معنى القصر إلى أوجهٍ متعددة ومختلفة، غير أنّه يمكن الاكتفاء بما يدل عليه في الانسجام مع معنى الإيجاز، فقد ورد في "الصحاح" قوله: «والاقتصار على الشيء الاكتفاء به»[2]. وأما في "لسان العرب" فإنّ معناه يدور في فلك عدم التجاوز في تحصيل الحاجة، والاكتفاء بقدر محدّد عند الإتيان بالشيء فعلاً أو قولاً[3].

وإيجاز القصر هو النوع الثاني من أنواع الإيجاز، حيث يرى "الخفاجي" بأنّه: «بنية الكلام على تقليل اللّفظ وتكثير المعنى من غير حذف»[4]. ومنهم من يقتصر في حدّه على التفريق بينه وبين الحذف وجعله مختلفا عنه، باعتبار اقتصار الإيجاز على نوعين اثنين. يقول "القزويني": «إيجاز القصر: وهو ما ليس بحذف»[5] ، في حين؛ يعدّ تعريف "الرمّاني" أكثر شمولية ودقة، حيث يبيّن درجة خفاء المعنى وغموضه، وما يقتضيه مقام التخاطب من إيراد إيجاز القصر أم إيجاز الحذف فيقول: «وأما الإيجاز بالقصر دون الحذف فهو أغمض من الحذف، وإن كان الحذف غامضًا للحاجة إلى العلم بالواضح التي يصلح فيها من المواضع التي لا يصلح»[6].

وأغلب الدارسين يكتفون بتحديد الإيجاز للدلالة على إيجاز القصر، حيث يُختصر في قولهم أنّه: "إيجاز البلاغة"، لتميزه عن إيجاز الحذف، أو كما عرّفه "العسكري" بقوله: «إيجاز القصر: تقليل الألفاظ وتكثير المعاني»[7]، حيث جعل معنى إيجاز القصر مطابقًا لمعنى "الإيجاز" بمفهومه العام، وليس جزءًا منه.

---

[1]-طه عبد الرحمان،(1998م)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي،ط01، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ص150.

[2]- الجوهري، معجم الصحاح، ص 795 مادة: (قصر).

[3]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص182، مادة: (قصر)

[4]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص 314.

[5]- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 107.

[6]- الرمّاني، النكت في إعجاز القرآن، ص 76.

[7]- العسكري، الصناعتين، ص 181.

ويستدل "الخفاجي" على إيجاز القصر بقوله تعالى:﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[البقرة: 179]، حيث يرى أنّ هذه الألفاظ عبّر بها عن معنًى كثير، والقصد من ذلك إخبار الناس أنّ القصاص رادعٌ لهم، فإذا علموا أنّه من قَتَل قُتِل انتهوا عن القتل وامتنعوا، فكان ذلك حياة لهم. وقد وصف هذه الآية بأنّها من أرقى وأسمى أوجه الإيجاز[1]. ويتجلّى - في هذا الخطاب الموجز الذي تناوله "الخفاجي"- ظواهر تداولية متعدّدة منها:

أ- الافتراض المسبق: من المعلوم أنّ الافتراض المسبق يقوم على وجود معطيات وافتراضات حقيقية مسلّم بها، ومتفق عليها مسبقًا من قبل المتكلّم والمخاطَب، تتأسّس عليها العملية التواصلية. ففي خطابه تعالى: "ولكم في القصاص حياة" يتضمن افتراضا مسبقًا مردّه وقوع القتل ليقع القصاص، أي أنّ القصاص لِقَاءَ القتل قائم على معرفة مشتركة بين المخاطِب/ الشّارع الحكيم، والمخاطَب/ المكلّف بإقامة الحدود لتحقيق مقاصد الشارع الحكيم.

ب- الفعل الكلامي: تضمّنت الآية أحد الأفعال التوجيهية الدالّة على "الأمر"، حيث يأمر ربّنا _سبحانه وتعالى_ الناس أن يقيموا القصاص على القاتل أو العفو عنه. وقوة الفعل الإنجازية وردت مضمرة تحمل مقاصد توجيهية لإرشاد الناس إلى اتخاذ القصاص وسيلة وحكما شرعيًا عادلاً يمنع الناس من اللجوء إلى الانتقام الذي ينجم عنه الظلم وازهاق أرواح الناس بالباطل. وفي الخطاب وعد من الله تعالى لعباده أنّ من اتخذ من القصاص شرعًا في أحكام القتل، فإنّ فيه حفظًا للنفوس. وقد جاء الإيجاز مضمرًا ذا قوّة إنجازية، و أثر كبير على المتلقّي، لما له من أبعاد في تبليغ المقاصد الصريحة والخفية.

جـ- أمّا الحجاج: يتأسّس في الآية من خلال كون الحكم الوارد فيها حجّة على المكلّفين/ المخاطبين، نظرًا لما كان عليه عهد الناس في مسائل القتل من مفاسد، فلما جاء الإسلام ونزلت الآية، أصبح القصاص وسيلة لاقتضاء الحقوق وحفظ النفوس، ودفع إزهاق الأرواح بغير حق، وإنزال الأحكام على الوقائع، فكان حجّةً على القاتل وحجّة لأهل المقتول. ويفسّر "الطاهر بن عاشور" هذا الخطاب بقوله: "فبيّن أن في القصاص حياةً والتنكير في "حياةً" للتعظيم بقرينة المقام، أي في القصاص حياةٌ لكم أي لنفوسكم فإنّ فيه ارتداعَ الناس عن قتل

[1]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص 312.

النفوس، فلو أهمل حكم القصاص لما ارتدع الناس، لأنّ أشدّ ما تتوقّاه نفوس البشر من الحوادث هو الموت ... ولو تُرِكَ الأمرُ للأخذ بالثأر كما كان عليه في الجاهلية لأفرطوا في القتل وتسلسل الأمر كما تقدّم فكان في مشروعية القصاص حياةٌ عظيمة من الجانبين»[1].

ويستدلّ "الخفاجي" على "إيجاز القصر" _أيضًا_ بقول العرب "القتل أنفى للقتل" ثم يعقد مقارنة بينه وبين قوله تعالى: "ولكم في القصاص حياة" ليثبت أن بينهما تفاوتا في البلاغة والبيان، والاحتجاج على إعجاز القرآن ومقاصده. فالمعنى الوارد في القول لا يدلّ على العموم إذ ليس كلّ قتل ينفي القتل، أمّا الذي يدلّ على أنّه ينفيه، فهو ما كان على وجه القصاص والعدل، المحقّق في قوله تعالى أعلاه.

1.7- مراعاة مقام التخاطَب:

يرى "الخفاجي" أنّ مراعاة حال المخاطَب مرجع أساس في إيجاز الكلام أو إطالته حيث إنّ فهم المعنى ووضوحه هو الغاية من الحرص على المفاضلة بين أساليب الكلام ومراتبه مقاميا[2]، فإذا لم يتحقّق الفهم لدى المخاطَب، لقيامه على الوحي والإشارة فيما لا يناسب مقامه، فإنّ ذلك ممّا يؤاخذ عليه المتكلّم، ويكون مدعاة للحكم على كلامه بعدم الإصابة في التبليغ والإفهام، لأنّ المقام يقتضي البسط في القول للإيضاح. وإن كان المخاطَب من ذوي الأفهام فإنّه حريٌّ بالمتكلّم أن يكفي نفسه عناء الإطالة ويعمد إلى الوحي والإشارة لإيجاز القول وتحقيق شروط البلاغة.

إذن، يتّخذ "الخفاجي" من مراعاة مقام المخاطَب بعدًا وظيفيًا يهيمن على الاهتمام بشروط تحقيق الفهم، من خلال تفسير طبيعة العلاقة بين اللّفظ والمعنى، وما يتبعها من تنوّع في أساليب التخاطب، وهو في ذلك يدافع عن قضية تقريب المعنى من المخاطَب وإظهاره فيقول «لأنّا نذهب إلى أنّ المحمود من الكلام ما دلّ لفظه على معناه دلالةً ظاهرةً، ولم يكن خافيًا مستغلقًا ... فإن كان الكلام الموجز لا يدلّ على معناه دلالةً ظاهرة فهو عندنا قبيحٌ مذمومٌ، لا

[1]- ابن عاشور محمد الطاهر، (1984م)،التحرير والتنوير، ج2،(دط)، الدار التونسية للنشر، تونس، ص 144، 145.

[2]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص 307.

من حيث كان مختصرًا بل من حيث كان المعنى فيه خافيًا»[1]. وإذ يهتم "الخفاجي" بضرورة ظهور المعنى في التخاطب، فإنّ ذلك من أجل تمكّن المخاطَب من الإمساك بالمعنى وإدراكه.

إنّ إغفال المعايزة بين أصناف الكلام واختلاف مقامات الاستعمال يفقد اللّغة قيمتها وحركيتها، لذلك اشتغل "الخفاجي" على بيان السياقات العامة التي يَفضل فيها الإطناب أو الإيجاز، حيث صنّفها حسب مقتضيات فهم المخاطَب وغايات الاستعمال[2].

لهذا يفرض التواصل اللغوي على المتكلّم إدراك محيط المخاطَب لاستثمار الكفاءة الذاتية في استعمال اللّغة، وتوظيفها لأجل المناسبة بين الكلام ومايقتضيه المقام. كما إنّ إيلاء الأهمية اللازمة لموقع المتخاطبين استراتيجية تداولية تفي بغرض معرفة حركة المعنى، وأسباب تبليغه بواسطة ملفوظ دون آخر.

2.7- الإيحاء والإيجاز:

يرى الدارسون أنّ الإيحاء بالكلام الموجز يعكس كفاءة المتكلّم وإلمامه بمقام التخاطب ووظائف اللّفظ المستعمل، إذ إنّ الوحي باللّفظ يجمع بين مزيّتين مؤثرتين في بيان المعنى، إحداهما تفيد أن الإيحاء يقترن بحسن التصرّف في اللّغة باستعمال الملفوظات المعبّرة عن المعنى الخفي ضمن السياق، وثانيهما خفّة المعنى وكثافته.

ويلفت "الخفاجي" النظر إلى ضرورة العناية بفهم المخاطَب في تضمن الكلام للمعاني الخفية، ليتمكّن من إدراك مقاصد المتكلّم، مع شرط الوضوح ومراعاة المقام في سلوك مسلك الإيحاء، لهذا يرى أنّه إذا كان الفهم عند العامة مقترنا بالألفاظ الطويلة فإنّ ذلك يعدّ سلوكًا _لغويًا_ صحيحًا محمودًا لقيامه على مراعاة حال المخاطب وتجنّب اللّجوء إلى الإيحاء، وهو مقدّمٌ عنده على الوحي والإشارة للدلالة على المعنى، حتى وإن كان الوحي والإشارة أحسن في الدلالة وتوفيقًا في التعبير عن المعنى[3]. وبالنظر إلى مختلف الاستدلالات التي يقيمها "الخفاجي" للإحالة على لوازم الإيجاز وأبعاده الإيحائية ومقتضياته وموانعه، فإنّ ذلك يدلّ على رحابة وعيه بمقتضيات استعمال اللّغة وما يتبعها من شروط تداولية تطرأ على المعنى في التخاطب.

---

[1]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص 308.

[2]- ينظر: الخفاجي، سر الفصاحة، ص 308.

[3] - ينظر: الخفاجي، سر الفصاحة، ص 308.

ويعبّر "الخفاجي" عن المعنى المضمر بـ "الخفي"، ويرى أنّ مردّ خفاء المعنى الإفراط في الإيجاز. وسبيل تجاوزه عدم المغالاة فيه، حتى يكون المعنى ظاهرًا[1]. وإذ يتحدث عن المعنى الخفيّ فإنّه يعيب على المتكلّم الإيجاز الذي يكون سببًا في غموض الكلام، فلا يتحقّق الفهم عند المخاطَب إلاّ لمن يمتلك الكفاءة التأويلية العالية.

8- أثر الإيضاح في تشكّل خطاب الإيجاز:

عمد "الخفاجي" إلى مناقشة طبيعة العلاقة بين اللّفظ والمعنى من حيث التقليل والإكثار، ليقدّم تصوّرًا منهجيا حول الشروط والمقومات الأساسية التي تميّز الإيجاز عن غيره من أساليب أداء المعنى، مركزًا على شروط الإيضاح كونه يؤثّر تأثيرًا مباشرًا في عملية الفهم والإفهام في التخاطب. وقد استحضر كلام "الرمّاني" من أجل بيان أثر العلاقة بين الكلام الموجز وشرط الإيضاح، حيث يوافقه في حدّ الإيجاز والإطناب واستحسانهما وجعلهما من الكلام المحمود باعتبار ما يتميّز به كل منهما من الفائدة والبيان والدقة في استعمال الكلام المناسب في التبليغ، مع مراعاة المقام لتحقيق الفهم عند المخاطَب[2]. ويوضح "الخفاجي" هذا المعنى ويصوغه باختصار فيقول: «وهذا هو الذي اخترناه، وقلنا: إنّه على التحقيق ألفاظ كثيرة، ومعانٍ كثيرة وكذلك قد وافقناه في استقباح التطويل وحَمْدِ الإيجاز على ما فسّره من معنييهما عنده»[3].

ولئن كان "الخفاجي" يوافق "الرمّاني" في حدّ الإيجاز المحمود، إلاّ أنّه يزيد عليه "وصفًا" ذا طبيعة تداولية، ألا وهو "الإيضاح"؛ الذي يجعل منه ركنًا رئيسًا في بناء الكلام البليغ، حيث يقول: «هو إيضاح المعنى بأقلّ ما يمكن من اللّفظ، وهذا الحدّ أصحّ من حدّ أبي الحسن الرمّاني بأنّه العبارة عن المعنى بأقلّ ما يمكن من اللّفظ»[4]. بناء على هذا يؤثّر الإيضاح في عملية الفهم من حيث إنّه يجعل الكلام يتصف بمقاصد تداولية أساسها مراعاة حال المخاطَب

[1]- ينظر: الخفاجي، سر الفصاحة، ص 309.

[2]- ينظر: الرمّاني، النكت في إعجاز القرآن، ص 78، 79.

[3]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص 215.

[4]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص 315.

بمختلف أصنافه، فلا يقتصر اهتمام المتكلّم بالجوانب الشكلية في إيجاز الكلام واختصاره على أقلّ قدرٍ من اللّفظ، وإنمّا يقتضي إيضاحه لأجل الإفهام وبلوغ الغاية من توجيه الخطاب.

ويبيّن "الخفاجي" أهمية الإيضاح بقوله: «قد احترزنا بقولنا "إيضاح" من أن تكون العبارة عن المعنى. _وإن كانت موجزة_ غير موضحة له، حتى يختلف الناس في فهمه فيسبق إلى قومٍ دون قومٍ بحسب أقساطهم في الذهن وصحّة التصوّر»[1]. تبيّن هذه الفكرة عمق التّفكير عند "الخفاجي" في حدّ "الإيضاح" كونه مصطلحا بلاغيا له دور مؤثّر في تشكّل الإيجاز.

ويستدلّ "الخفاجي" على أهمية شرط الإيضاح في الكلام ليكون محقّقًا للمقاصد بقول "زهير بن أبي سلمى"[الطويل]:

فإنّي لَوْ لَقَيْتُكَ وَاتَّجَهْنَا لَكَانَ لِكُلِّ مُنْكَرَةٍ وَفَاءُ

«لأنّ مقصوده إنّني لو واجهتك لكان عندي مكافأة لك على كلّ أمرٍ يبدو منك أنكره، فقد أورد المعنى في لفظ قليل، وبهذا كان يوصف شعر زهير، لأنّه كثير الإيجاز مع الإيضاح لمعانيه»[2].

- إذا استُعمل لفظان لتبليغ المعنى المقصود إلى المتكلّم وكانت بينهما مساواة في السهولة، وأحدهما أكثر اختصارًا وقربًا في الفهم، فإنّ المحمود منهما ما كان أَخْصَرَ وَأَوْجَزَ وأقرب إلى المقصد.

- إذا تقارب اللّفظان في الدلالة على المعنى المقصود، وتقاربا في الإيجاز، وكان أحدهما أشدّ إيضاحًا، فإنّ المزية والاستحسان يقع على الكلام الواضح، الذي لا يكون واضحًا إلاّ إذا كان مناسبًا للموقف التخاطبي. ويتجلّى هذا الفرق في البيتين التاليين:

يقول "أبو القاسم المطرّز البغدادي"[المتقارب]:

وَرَدْتَ وَقدْ حَلَّ لِي مَاؤُهُ فَلَمَّا بَكَيْتُ عَلَيْهِ حُرِمْ

ويقول "مهيار بن مرزويه"[الطويل]:

بَكَيْتُ عَلَى الوَادِي فَحَرَّمْتُ مَاءَهُ وَكَيْفَ يَحِلُّ المَاءُ أَكْثَرُهُ دَمُ

يتضح جليًا أن البيت الثاني أكثر إيضاحًا ودقّة في التعبير عن المعنى من البيت الأوّل على الرّغم من تقاربهما في الألفاظ وما يتضمّنه كلاهما من معنى. «وعلى هذا القياس يعتبر

[1]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص 315.

[2]- المرجع السابق، ص 318.

الإيضاح في الإيجاز، لئلاَّ يقع فيه إخلال بالمعنى وإشكالٌ فيه»[1]. لهذا يمثّل الإيضاح علامة فارقة في تمييز مراتب المعنى في الإيجاز، والدقة في اختيار اللّفظ المناسب في تأليف الكلام لتجنّب الغموض وتقريب المعنى من المخاطب لأجل الفهم.

الخاتمة:

بعد معالجة موضوع "تداولية الإيجاز عند الخفاجي" في هذه الورقة البحثية،تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

- يشكّل "الإيجاز" مفهومًا ذا قيمة جمالية ولغويّة وتداولية، ساهمت في إثراء البحث البلاغي والنحوي وتفسير القرآن، حيث بسط الدارسون القول فيه بكثير من التفصيل، وأثاروا حوله الكثير من القضايا المتعلّقة بمظاهره وشروطه ومقتضياته التواصلية.

- يعدّ "الخفاجي" من أبرز الدارسين الذين تعرّضوا للإيجاز بالدراسة تحليلاً وتمثيلاً حيث كانت نظرته إليه تعبّر عن تصوّر منهجي دقيق، مكّنه من الإقرار بأنَّ الإيجاز رأس البلاغة وعمود الفصاحة، وأهم مظهر من المظاهر الدالّة عليهما.

- اهتمّ "الخفاجي" في دراسته للإيجاز ببيان مقوّمات نجاح العلاقة التخاطبية بين المتكلّم والمخاطَب وأثرها فيشحن اللفظ القليل بالمعنى الكثير.

- يشكّل المقام عند "الخفاجي" قاعدة مركزية، ومرجعًا يستند إليه المتكلّم في استعمال الإيجاز تداوليا.

- تبرز الدراسة النظرةَ الفاحصة لـ "الخفاجي" في وضع المحدّدات البلاغية للإيجاز وأقسامه، وأوجه تصريف المعنى بواسطته، من خلال الاستدلال عليها بالشواهد المتنوعة التي تتيح للمتلقّي معرفة الأبعاد التداولية التي تضمّنها مفهوم الإيجاز عنده.

- تعبّر رؤية "الخفاجي" للإيجاز عن أهمّ التوجيهات المتعلّقة بانتقاء اللّفظ والمعنى المؤدّي للغرض التواصلي، حيث بنى مقتضيات استعمال اللّغة على المفارقة بين الإيجاز وغيره من أساليب تأدية المعنى. مثل: الإطناب والتطويل.

- تعدّ خاصية الإيضاح عند "الخفاجي" من أهم المظاهر الدّالة على بلاغة الإيجاز وفصاحته، حيث تساهم في تحقيق الفهم والإفهام عند المتكلّم والمخاطَب.

[1]- الخفاجي، سر الفصاحة، ص 322.

قائمة المصادروالمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص

1. أرمينكو فرانسواز، (1986)، المقاربة التداولية، تر: علوش سعيد، (د ط)، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.
2. الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب، (د س)، إعجاز القرآن، تح: صقر السيد أحمد، دار المعارف، القاهرة، مصر.
3. الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، (1965)، الحيوان، تح: هارون عبد السلام محمد، ط02، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
4. الجوهري إسماعيل بن حماد،(2008)، معجم الصحاح، اعتنى به، شيحا خليل محمود، ط03، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
5. الخطيب عبد العزيز، (2011)، الإعجاز البلاغي في القرآن- دراسة تحليلية عند فخر الدين الرازي، ط 01، دار ابن قتيبة، دمشق، سوريا.

-

6. الخفاجي أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد ابن سنان، (2003)، سر الفصاحة، تح: شعلان النبوي عبد الواحد، د ط، دار قباء، القاهرة.
7. الرقبي رضوان، (2018)، من البلاغة إلى التداولية- دراسة تحليلية في البنية والتصوّر تقديم، إدريس مقبول، ط01، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.
8. الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، (2019)، النكت في إعجاز القرآن- ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: أحمد محمد خلف الله، سلام محمد زغلول ط10، دار المعارف، القاهرة، مصر.
9. الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، (2001)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن تح: التركي عبد الله بن عبد المحسن، ج13، ط01 ، دار هجر، القاهرة، مصر.
10. طه عبد الرحمان، (1998)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط01، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

11. ابن عاشور محمد الطاهر، (1984)، التحرير والتنوير، (د ط). الدار التونسية للنشر، تونس.
12. العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، (د س)، ديوان المعاني، تح: عبده محمد والشنقيطي محمد محمود، د ط، عالم الكتب.
13. العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، (د س)، الصناعتين- الكتابة والشعر، تح: البجاوي علي محمد، وإبراهيم محمد أبو الفضل، (ط 02)، دار الفكر العربي، الاسكندرية.
14. العلوي يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم، (1914)، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، د ط، مطبعة المقتطف، مصر.
15. الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب،(2009)، القاموس المحيط تع: الهوريني أبو الوفا نصر، ط03، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
16. القزويني أبو المعالي جلال الدين الخطيب، (دس)، الإيضاح في علوم البلاغة- المعاني والبيان والبديع، اعتنى به وراجعه: زغلول عماد بسيوني، ط03، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.
17. ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر، (1998)، تفسير القرآن العظيم، تع: شمس الدين محمد حسين، ط01، جـ04، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
18. الكدالي عبد الله، (2017)، تداولية المقام- بحث في الشروط المقامية في التراث النقدي والبلاغي، ط01، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم،(1999)، لسان العرب تح: عبد الوهاب محمد، والعبيدي محمد الصادق، ط03، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

19. المودن حسن، (2014)، بلاغة الخطاب الإقناعي- نحو تصور نسقي لبلاغة الخطاب ط01، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.